

# بين الدولة واللا دولة

## نظام الأمن الناشئ في أرض الصومال

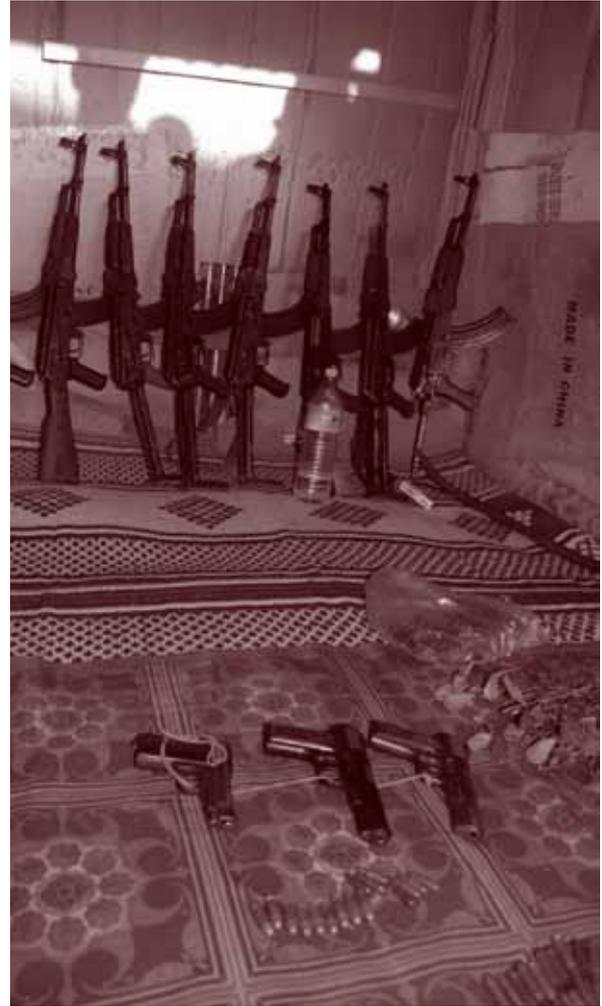
جمهورية أرض الصومال، التي أعلنت عن نفسها من جانب واحد، تُبرز على الدوام باعتبارها مثالاً بارزاً على عمليات بناء السلام وصنع الدولة في المناطق المتمتعة بـ «الحكم الذاتي». وعلى الرغم من أن سكانها كابدوا حروباً أهلية قبل استقلالها من جانب واحد في العام ١٩٩١ وبعده، فإن هذه الدولة بحكم الأمر الواقع وغير المعترف بها دولياً تتمتع ليس بسلام نسبي فقط، وإنما أيضاً بدرجة أمن عام عالية نسبياً بعد عقدين من الزمن. ولئن اقتترنت هذه الإنجازات، بشكل عام، إما بجهود الدولة في التسريح أو بتطبيقها آليات تقليدية للوصول للسلام والمصالحة، فإن هذا الفصل يناقش أن هذه العوامل لا تفسر إلا جزئياً البيئة الآمنة والمستقرة نسبياً لأرض الصومال.

على الرغم من مشاريع التسريح ونزع السلاح، فما لبثت الأسلحة النارية العسكرية مثل البنادق الهجومية الشبيهة بطراز الكلاشنيكوف منتشرة في أرض الصومال. وعلى الرغم من قيام السلطات التقليدية بالمساهمة في تحقيق المصالحة وبناء السلام، إلا أنها كانت أساسية أيضاً في التحشيد للحروب القبلية (العشائرية). هذا الفصل يلقي الضوء على الآليات الأخرى التي كانت أساسية في تنمية الاستقرار في أرض الصومال. والفصل ينهض على افتراض رئيسي مفاده أن النزاعات المسلحة التي اندلعت من بداية التسعينات إلى منتصفها كانت العناصر الأساسية في تشكيل نظام الأمن الناشئ للكيان السياسي. وما كان ممكناً بالتدرج إنشاء إطار أمني مستدام في الإقليم إلا بعد ذلك.

يقدم هذا الفصل ويحلل بعض الملامح الرئيسية للنظام الأمني المعاصر لأرض الصومال ككل، وكذلك لمراكز حضرية معينة. ويجري مقارنة للاتجاهات الحديثة في توافر الأسلحة النارية والعنف المسلح معاً على مدى زمني وبينها وبين تلك الموجودة في المناطق الصومالية الأخرى. ولا تعرف المدن الرئيسية لأرض الصومال، بمقارنتها بالمناطق الحضرية في جنوب الصومال ووسطها، إلا هجمات قليلة على أيدي الجماعات المسلحة، ومستويات منخفضة من استخدام السلاح، وتقلصاً في المعدل الإجمالي للعنف المسلح والقتل.

### حل الصراع السياسي كان شرطاً مسبقاً لتحقيق الأمن الشامل في أرض الصومال.

في رسم خريطة نظام الأمن الناشئ في أرض الصومال، يميز الفصل بين أنواع الصراع والعنف المختلفة، وينظر إلى مجموعة من الجهات الفاعلة التي توفر الأمن وتقوضه كذلك. وكان الحل المسبق للصراع السياسي أمراً حاسماً في التحسين التدريجي لمجالي العنف في المجتمعات المحلية والعنف الإجرامي. ومن خلال إنشاء سلطة الدولة وإدماج القبائل (والعشائر) الرئيسية في هيكل السلطة السياسية فقط، امكن إنشاء قوة شرطة وليدة توفر الأمن في عدد متزايد من مناطق البلاد. بيد أن محدودية الموارد أجبرت الشرطة على التعاون مع الجهات المحلية المقدمة للخدمات الأمنية، مثل مجموعات حراسة الاحياء. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تتألف جزئياً من صغار المجرمين السابقين، إلا أن هذه الجهات الفاعلة غير الرسمية غدت جزءاً لا يتجزأ من النظام الأمني الناشئ لأرض الصومال، وتتعاون مع الشرطة في خفارة شوارع وأسواق المدن الرئيسية.



مسدسات وبنادق هجومية للبيع في سوق الاسلحة المركزي في بوراو، يونيو/حزيران ٢٠١١ © دومينيك بالثازار



ضابطات شرطة يقفن أمام فندق مان سور، هرجيسا، أبريل/نيسان ٢٠١٠ © دومينيك بالنازار

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن حالتي السلام والأمن بقيتا هشتين في أجزاء من الأراضي التي تطالب بها سلطات جمهورية أرض الصومال. فقد شهد اقليم سول الشرقي، بحكم التوترات الطائفية بين القبائل (العشائر) المختلفة، على سبيل المثال، صراعات عنيفة وعصياناً مسلحاً ضد السلطات في الجمهورية التي أعلنت نفسها. ولئن سادت سلطة حكومة أرض الصومال في تلك الصراعات حتى الآن، إلا أن عدم حل النزاعات المتصلة بالأراضي، وحضور الدولة المحدود، والمظالم التي أعربت عنها الجماعات ذات صلة القرابة المهمشة، كل ذلك ما زال يشكل تربة خصبة لما سيواجهه دولة أرض الصومال من تحديات مستقبلية.

### توترات المجتمعات المحلية لا زالت تشكل تربة خصبة للتحديات التي تواجه دولة أرض الصومال.

ما عدا المقالات الصحافية والدراسات الأكاديمية المعتمدة، يعتمد الفصل على سلسلة من مسوح عن الضحايا أدارتها مؤسسة أبحاث صومالية. واستكملت هذه المعلومات بيانات أولية جرى جمعها ومقابلات أجراها المؤلفان خلال بحثهما الميدانية في هرجيسا وبوراو في يونيو/حزيران ٢٠١٠.

النتائج الرئيسية لهذا الفصل هي:

- تحسن الوضع الأمني العام في أرض الصومال على الرغم من انتشار وجود الأسلحة النارية، بما في ذلك الأسلحة النارية العسكرية، لدى المدنيين.
- حل النزاعات المسلحة الكبرى وتعزيز سلطة الدولة ساعدا منذ منتصف التسعينات على احتواء العنف المسلح الواسع النطاق في وسط أرض الصومال وغربها، وسهلاً إنشاء قوة شرطة داخل الأراضي.
- عمل مجموعات حراسة الاحياء، محلياً، يداً بيد مع قوات شرطة أرض الصومال وتحت سيطرتها، حسن الوضع الأمني في أماكن مثل هرجيسا وبوراو.
- التوترات القائمة على العنف القبلي ما لبثت تشكل تهديداً خطيراً على سلامة أرض الصومال وأمنها. حل تلك التوترات ما زال يعتمد على إدماج جميع الجماعات القبلية ذات الصلة في الدولة. ■